أما بعد

بسم الله الرحمن الرحيم

فإنه العدد الخامس يستقبلك - أخي القارئ - وتحتضنه سفراً محافظاً على عهده ومواعيده، محتفظا بنهجه ومضامينه، فلقد ضم جملة من الأبحاث والدراسات الجادة في علوم القرآن، والحديث واللغة، وفي الفكر والثقافة الإسلاميين، أبحاث أعدتها ثلة من الأساتذة الباحثين من مختلف أنحاء عالمنا الإسلامي، بكل ما حباهم الله به من فكر نيّر وجدية في الطرح، وأصالة في التناول.

ونود أن نسجل في هذا السياق أن إصرارنا على إصدار المجلة بشكلها العلمي الحالي مرهون بدعم أولى العلم والمعرفة فجزاهم الله عنا خير الجزاء.

وفي الأخير نجزي أطيب تحياتنا إلى كل صناع نجاح المجلة: أساتذة باحثين، نقاد وقراء رافدين، وعمال مجدين ساهرين.

والله ولي التوفيق

والسلا عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

أ/د. عبد الكريم بكري - مدير المعهد

منهج السلف في بيان المحكم والمتشابه

د/ عمر يوسف حمزة
الأستاذ المساعد بقسم التفسير والحديث
كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية - جامعة قطر -

المقدمة:

فإن طبيعة البحث تقتضي أن نعرف الكلمات الآتية: (المنهج - السلف - المحكم - المتشابه).

معنى المنهج في اللغة كما ورد في المعاجم: (1)

1- المنهج:

من مادة نهج، ينهج نهجاً، وهو الطريق البين الواضح، ويطلق على الطريق المستقيم: وفي القرآن الكريم يقول اللّه جل شأنه: « **لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً** ». (2)

وفي بيان هذه الآية يقول ابن قتيبة: (3) (المنهاج): الطريق الواضح، يقال: نهجت لي الطريق: أي أوضحته. وقال ابن عباس - رضي اللّه عنهما - « سبيلاً وسنة » (4) وقد رجح تفسير ابن عباس الإمام ابن كثير وذلك لظهوره في المعنى ومناسبته. (5)

والمنهج في الاصطلاح:

هو: الطريق المؤدي إلى التعرف على الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة، والتي تهيمن على سير العقل، وتحدد عملياته؛ حتى يصل إلى نتيجة معلومة. (6) وبعبارة أخرى: هو القانون، أو القاعدة التي تحكم أي محاولة للدراسة العلمية وفي أي مجال. (7) ومن ثم تختلف المناهج باختلاف العلوم التي تبحث فيها، فلكل علم منهج يناسبه، مع وجود حد مشترك بين

المناهج المختلفة، وقد تتعاون - وهو الغالب - مجموعة من المناهج لخدمة ومعالجة فن واحد .

وخلاصة القول : فإن تقدم العلم وتأخره مرتهن بمسألة المنهج، يدور معها وجوداً وعدماً، ولذا يمكن أن يقال : إن المنهج يحفظ للعلم نظامه واتساقه، كما إنه يضبط العقل البشري، والأعمال الذهنية، بقواعد ثابتة، بحيث تعينه على الوصول إلى الحقيقة فيما يبحثه من موضوعات .

أما السلف فلها معنى في اللغة والإصطلاح :

فإذا أريد بكلمة (السلف) معناها اللغوي، فهو معنى نسبي يمكن أن تتعاوره الأزمنة المتوالية كلها، ككلمة (قبل) سواء بسواء .

فإن كل زمن من الأزمان سالف بالنسبة إلى الأزمنة الآتية في أعقابه، وخلف بالنسبة إلى الأزمنة التي سبقته ومرت من قبله.

غير أن هذه الكلمة قد اكتسبت معنى اصطلاحاً ثابتاً غير هذا، لا تتجاوزه ولا تنتقل منه إلى سواه. وتستعمل الكلمة في الدلالة على هذا المعنى الإصطلاحي، بصدد الحديث عن أفضل العصور الإسلامية وأولاها بالاقتداء والاتباع. (8)

والمعنى الاصطلاحي المستقر لهذه الكلمة، هو القرون الثلاثة الأولى من عمر هذه الأمة الإسلامية، أمة سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام، وإنما مصدره قول رسول اللّه ﷺ ، فيما رواه الشيخان من رواية عبد الله بن مسعود : « خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم يجيء أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه، ويمينه شهادته ». (9)

ولكن ما المراد بالقرون الثلاثة التي شهد لها رسول اللّه ﷺ بالخيرية، على الترتيب الذي ذكره ؟ أهو مجموع المسلمين الذين عاشوا في تلك القرون، فالحكم بالخيرية في حق مجموعهم بقطع النظر عن حال بعض أو كثير من

الأفراد فيهم، أم هو أفراد أولئك المسلمين جميعاً، فلا يشذ عن الدخول في هذه الخيرية أحد منهم ؟

في ذلك خلاف معروف : أما الجمهور فيرون أن الخيرية ثابتة لأفراد هذه القرون الثلاثة جميعاً، على اختلاف درجاتهم وتفاوتهم في الصلاح والاستقامة .

وذهب ابن عبد البر (363 - 463) إلى أنها ثابتة لمجموع المسلمين في تلك العصور الثلاثة أما الأفراد فقد لا تنطبق الخيرية على بعض منهم، بل قد يأتي فيمن بعدهم من هو أفضل منهم. [10]

والمحكم لغة :

مأخوذ من حكمت الدابة وأحكمت : بمعنى منعت، والحكم : هو الفصل بين الشيئين، فالحاكم يمنع الظالم ويفصل بين الخصمين، ويميز بين الحق والباطل، والصدق والكذب، ويقال : حكمت السفيه وأحكمته : إذا أخذت على يديه، وحكمت الدابة وأحكمتها : إذا جعلت لها حكمة : وهي ما أحاط بالحنك من اللجام لأنها تمنع الكرسي عن الاضطراب، وإحكام الشيء: اتقانه، والمحكم : المتقن. [11]

فإحكام الكلام : إتقانه بتمييز الصدق من الكذب في أخباره والرشد من الغيّ في أوامره، والمحكم منه : ما كان كذلك. [12]

وبناء على هذا التعريف نستطيع أن نقول : إن القرآن كله محكم. إن أردنا بإحكامه إتقانه وجمال نظمه بحيث لا يتطرق إليه الضعف في ألفاظه ومعانيه، وبهذا المعنى أنزل الله قوله الكريم : «**كتاب أحكمت آياته**»، [13] وهذا هو الإحكام العام .

والمتشابه لغة : يقول فيه ابن قتيبة : « وأصل المتشابه : أن يشبه اللفظُ اللفظ في الظاهر، والمعنيان مختلفان. قال الله تعالى في وصف ثمر الجنة : «**وأتوا به متشابهاً**» [14] أي يشبه بعضه بعضاً في المناظر دون الطعوم. [15] وقال في شأن الكافرين : «**تشابهت قلوبهم**». [16]

قال في اللسان: [17] والمشتبهات من الأمور: المشكلات، والمتشابهات:

وقال في أساس البلاغة: [18] « وتشابه الشيئان واشتبها ... واشتبهت الأمور وتشابهت التبست لإشباه بعضها بعضاً » .

قال ابن قتيبة : « ومثل المتشابه : المشكل، وسمي مشكلاً لأنه أشكل، أي دخل في شكل فأشبه وشاكله ». قال : « ثم يقال لكل ما غمض، وإن لم يكن غموضه من هذه الجهة، : مشكل ». [19]

وتشابه الكلام : هو تماثله وتناسبه بحيث يصدق بعضه بعضاً، وقد وصف الله القرآن كله بأن متشابه على هذا المعنى فقال تعالى : «**الله نزل أحسن الحديث كتاباً متشابهاً مثاني**» [20] فالقرآن كله متشابه : أي أنه يشبه بعضه بعضاً في الكمال والجودة، ويصدق بعضه بعضاً في المعنى ويماثله. وهذا هو التشابه العام .

وكل من المحكم والمتشابه بمعناه المطلق المتقدم لا ينافي الآخر، فالقرآن كله محكم بمعنى الإتقان، وهو متماثل يصدق بعضه بعضاً، فإن الكلام المحكم المتقن تتفق معانيه وإن اختلفت ألفاظه، فإذا أمر القرآن بأمر لم يأمر بنقيضه في موضع آخر، وإنما يأمر به أو بنظيره، وكذلك الشأن في نواهيه وأخباره. فلا تضاد فيه ولا اختلاف : «**ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً**». [21]

الإحكام الخاص والتشابه الخاص :

وهناك إحكام خاص وتشابه خاص، ورد ذكرهما في قول الله تعالى : «**هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات، فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا**». [22]

من الواضح في هذه الآية أن المحكم يقابل المتشابه، كما أن الراسخين في العلم يقابلون الذين في قلوبهم زيغ، وقد حمل هذا التقابل العلماء على تعريف

كل من المحكم والمتشابه فكثرت آراؤهم في هذا الموضوع وتعددت وجهات نظرهم[23] ومن أهم أقوالهم مايلي : -

أ- **المحكم** : ما عرف المراد منه - والمتشابه : ما استأثر الله بعلمه.

ب- **المحكم** : ما لا يحتمل إلا وجهاً واحداً - والمتشابه : ما احتمل أوجهاً .

جـ- **المحكم** : ما استقل بنفسه ولم يحتج إلى بيان - والمتشابه : ما لا يستقل بنفسه واحتاج إلى بيان برده إلى غيره .

وخلاصة القول : فإن آراءهم تؤول في النهاية إلى أن المحكم هو الذي يدل على معناه بوضوح لاخفاء فيه، والمتشابه هو الذي يخلو من الدلالة الراجحة على معناه. فيدخل في المحكم النص والظاهر، أما النص فلأنه اللفظ الذي وضع للمعنى الراجح المتبادر. [24] ويدخل في المتشابه المجمل.[25] والمؤول والمشكل، لأن خفي الدلالة فيه لبس وإبهام .

وهناك أقوال أخرى أمسكت عن ذكرها خشية الإطالة .

الاختلاف في معرفة المتشابه :

وكما وقع الاختلاف في معنى كل من المحكم والمتشابه الخاصين وقع الاختلاف في إمكان معرفة المتشابه، ومنشأ هذا الاختلاف اختلافهم في الوقف في قوله تعالى : «**والراسخون في العلم**» [26]- هل هو مبتدأ خبره «**يقولون**» والواو للاستئناف، والوقف على قوله : «**وما يعلم تأويله إلا الله**» ؟ أو معطوف و«**يقولون**» حال، والوقف على قوله : «**والراسخون في العلم**» .

فذهب إلى الأول " الاستئناف " طائفة منهم أبي بن كعب وابن مسعود وابن عباس وغيرهم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم .

يقول الإمام السيوطي مؤيداً لهذا الرأي : ويدل لصحة مذهب الأكثرين[27] ما أخرجه عبد الرزاق في تفسيره والحاكم في مستدركه عن ابن عباس أنه كان يقرأ : «**وما يعلم تأويله إلا الله**» ويقول : «**والراسخون في العلم**» «**آمنا به**» فهذا يدل على أن الواو للإستئناف لأن هذه الرواية وإن لم

تثبت بها القراءة، فأقل درجتها أن تكون خبراً بإسناد صحيح إلى ترجمان القرآن فيقدم كلامه في ذلك على من دونه .

وحكى الفراء أن في قراءة أبي بن كعب أيضاً : ويقول الراسخون، واخرج ابن أبي داود في المصاحف [28] من طريق الأعمش قال : في قراءة ابن مسعود : وإنّ تأويله إلا عند اللّه والراسخون في العلم يقولون آمنا به .

واستدلوا بما أخرجه الشيخان وغيرهما عن عائشة قالت : تلا رسول اللّه ﷺ - الآية : «**هو الذي أنزل عليك الكتاب**» [29] إلى قوله : «**أولوا الألباب**» قالت : قال رسول اللّه ﷺ : فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمي اللّه فاحذرهم.[30]

وذهب إلى الرأي الثاني (العطف) طائفة على رأسهم مجاهد، [31] فقد أخرج عبد بن حميد عن مجاهد في قوله تعالى : «**الراسخون في العلم**». [32] قال يعلمون تأويله ويقولون : آمنا به وهو رواية عن ابن عباس. فأخرج ابن المنذر من طريق مجاهد عن ابن عباس في قوله : «**وما يعلم تأويله إلا اللّه والراسخون في العلم**» قال : أنا ممن يعلم تأويله.[33] وأخرج ابن أبي حاتم عن الضحاك بن مزاحم قال : «**الراسخون في العلم يعلمون تأويله، لو لم يعلموا تأويله لم يعلموا ناسخه من منسوخه ولا حلاله من حرامه ولا محكمه من متشابه. واختار هذا القول النووي فقال في شرح مسلم : إنه الأصح لأنه يبعد أن يخاطب اللّه عباده بما لا سبيل لأحد من الخلق إلى معرفته**». [34]

وقال ابن الحاجب : إنه الظاهر، وأما الأكثرون من الصحابة والتابعين واتباعهم ومن بعدهم خصوصاً أهل السنة فذهبوا إلى الثاني، وهو أصح الروايات عن ابن عباس .

وقد مال إلى هذا الرأي شيخ الإسلام أحمد بن تيمية قائلاً : المحكم في القرآن، تارة يقابل بالمتشابه والجميع من آيات اللّه، وتارة يقابل بما نسخه اللّه، مما ألقاه الشيطان .

ومن الناس من يجعله مقابلاً لما نسخه الله مطلقاً، حتى يقول هذه الآية محكمة ليست منسوخة، ويجعل المنسوخ ليس محكماً، وإن كان الله أنزله أولاً اتباعاً للظاهر من قوله تعالى : «**فينسخ الله ما يلقي الشيطان ثم يحكم الله آياته والله عليم حكيم**» (35) فهذه ثلاثة معان تقابل المحكم ينبغي التفطن لها - وجماع ذلك أن الإحكام تارة يكون في التنزيل. فيكون في مقابلته ما يلقيه الشيطان .

فالمحكم المنزل من عند الله أحكمه الله أي فصله من الاشتباه بغيره، وفصل منه ما ليس منه، فإن الإحكام هو الفصل والتمييز والفرق والتحديد الذي به يتحقق الشيء ويحصل اتقانه، ولهذا دخل فيه معنى المنع، كما دخل في الحد بالمنع جزء معناه، لا جميعُ معناه، وتارة يكون في إبقاء التنزيل عند من قابله بالنسخ الذي هو رفع ما شرع وهو اصطلاحي.

وتارة يكون الإحكام في التأويل والمعنى، وهو تمييز الحقيقة المقصودة من غيرها، حتى لا تشتبه بغيرها، وفي مقابلة المحكمات الآيات المتشابهات التي تشبه هذا وتشبه هذا، فتكون محتملة للمعنيين، ولم يقل في المتشابه : «لا يعلم تفسيره ومعناه إلا الله»، (36) وإنما قال: (37) «وما يعلم تأويله إلا الله» وهذا هو فصل الخطاب بين المتنازعين في هذا الموضع. فإن الله أخبر أنه لا يعلم تأويله إلا هو، والوقف هنا على مادل عليه أدلة كثيرة وعليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وجمهور التابعين، وجماهير الأمة. (38) ولكن لم ينف علمهم بمعناه وتفسيره، بل قال : «**كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته**» (39) وهذا يعم الآيات المحكمات والآيات المتشابهات، وما لا يعقل له معنى لا يتدبر، وقال : «**أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً**» (40) «**أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها**»، (41) ولم يستثن شيئاً منه نهى عن تدبره. والله ورسوله إنما ذم من اتبع المتشابه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، فأما من تدبر المحكم والمتشابه كما أمره الله وطلب فهمه ومعرفة معناه، فلم يذمه الله بل أمر بذلك ومدح عليه .

وقد كان أبو الحسن الأشعري يرى أن الوقوف في الآية على قوله تعالى :

«**والراسخون في العلم**» فهم على ذلك يعلمون تأويل المتشابه، وقد أوضح هذا الرأي أبو إسحاق الشيرازي [42] وانتصر له فقال: «ليس شيء استأثر اللّه تعالى بعمله، بل وقف العلماء عليه، لأن اللّه تعالى أورد هذا مدحاً للعماء، فلو كانوا لا يعرفون معناه لشاركوا العامة» وتوسط الراغب الاصفهاني [43] فقسم المتشابه من حيث إمكان الوقوف على معناه إلى ثلاثة أضرب: «ضرب لا سبيل إلى الوقوف عليه، كوقت الساعة وخروج الدابة ونحو ذلك، وضرب للإنسان أسباب إلى معرفته كالألفاظ الغريبة، والأحكام المغلقة، وضرب متردد بين الأمرين يختص به بعض الراسخين في العلم ويخفى على من دونهم. وهو المشار إليه بقوله ﷺ لابن عباس: «اللهم فقه في الدين وعلمه التأويل». [44]

التوفيق بين الرأيين بفهم معنى التأول:

يتضح لنا عند الرجوع إلى معنى التأويل أنه لا منافاة بين الرأيين، فإن لفظ التأويل ورد لثلاثة معان:

أولاً: التأويل في عرف المتأخرين من المتفقة، والمتكلمة والمحدثة وغيرهم. هو: «صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترن به» وهذا هو التأويل الذي يتكلمون عليه في أصول الفقه ومسائل الخلاف. فإذا قال أحد منهم: هذا الحديث أو هذا النص مؤول، أو هو محمول على كذا، قال الآخر هذا نوع تأويل، والتأويل يحتاج إلى دليل.[45]

ثانياً: وأما التأويل في لفظ السلف فله معنيان:

أحدهما: تفسير الكلام وبيان معناه، سواء وافق ظاهره أو خالفه، فيكون التأويل والتفسير عند هؤلاء متقارباً أو مترادفاً، وهذا - واللّه أعلم - هو الذي عناه مجاهد أن العلماء يعلمون تأويله، ومحمد بن جرير الطبري بقوله في تفسيره: القول في تأويل قوله كذا وكذا، واختلف أهل التأويل في هذه الآية. ونحو ذلك، ومراده التفسير.[46]

والمعنى الثاني : في لفظ السلف وهو الثالث من مسمى التأويل مطلقاً هو نفس المراد بالكلام. فإن الكلام إن كان طلباً كان تأويله نفس الفعل المطلوب. وإن كان خبراً كان تأويله نفس الشيء المخبر به، فتأويل ما أخبر اللّه به عن ذاته وصفاته هو حقيقة ذاته المقدسة ومالها من حقائق الصفات، وتأويل ما أخبر اللّه به عن اليوم الآخر هو نفس ما يكون في اليوم الآخر وعلى هذا المعنى جاء قول عائشة رضي اللّه عنها [47] كان رسول اللّه يقول في ركوعه وسجوده : «سبحانك اللهم وبحمدك، اللهم اغفر لي»، يتأول القرآن، تعني قوله : «**فسبح بحمد ربك واستغفره إنه كان توابا**». [48]

فالذين يقولون بالوقف على قوله : «**وما يعلم تأويله إلا اللّه**» [49] ويجعلون: «**والراسخون في العلم**» [50] استئنافاً، إنما عنوا بذلك التأويل بالمعنى الثالث أي الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، فحقيقة ذات اللّه وكنهها وكيفية أسمائه وصفاته وحقيقة المعاد لا يعلمها إلا اللّه .

والذين يقولون بالوقف على قوله : «**والراسخون في العلم**» على أن الواو للعطف وليست للاستئناف، إنما عنوا بذلك التأويل بالمعنى الثاني أي التفسير. ومجاهد أعلم تلاميذ ابن عباس بالتفسير، والذي قال عنه النووي : إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به، [51] فإذا ذكره أنه يعلم تأويل المتشابه فالمراد به أنه يعرف تفسيره. [52]

وبهذا يتضح أنه لا منافاة بين المذهبين في النهاية، وإنما الأمر يرجع إلى الاختلاف في معنى التأويل .

حقيقة التأويل الصحيح والفاسد :

تواضع علماء الأصول على شروط للتأويل حتى يكون صحيحاً مقبولاً، أهمها: [53]

أولا : أهلية الناظر في هذا الأمر .

ثانياً : أن يكون اللفظ قابلاً للتأويل وهو ما يسمى في عرفهم بالظاهر، وعليه فيمتنع تأويل النص، أي الذي لا يحتمل غير معنى واحد.

ثالثاً : أن يكون اللفظ محتملاً للمعنى المصروف إليه .

رابعاً : أن يكون الدليل الصارف للفظ عن مدلوله الظاهر راجحاً على ظهور اللفظ في مدلوله، وبناء على ما تقدم نستطيع أن نستنتج الآتي :

1- فإن التأويل الصحيح ما استوفى الشروط المتقدمة .

2- والتأويل الفاسد (أو البعيد) وهو ما افتقد لتلك الشروط أو بعضها، كأن يكون اللفظ غير محتمل للمعنى المصروف إليه، أو أن يكون الدليل الصارف للفظ مرجوحاً، أو مساوياً لدليل البقاء على الظاهر، فغايته التردد بين الاحتمالين على السوية .

3- أن يكون صرف اللفظ عن ظاهره من غير دليل، فهذا يسمى عندهم لعبا.

قال صاحب مراقي السعود: [54]

حمل لظاهر على المرجوح	*	واقسمه للفاسد والصحيح
صحيحه وهو القريب ما حمل	*	مع قوة الدليل عند المستدل
وغيره الفاسد والبعيد	*	وما خلا فلعبا مفيد

ومثال التأويل الصحيح: [55]

قوله ﷺ : «الجار أحق بسبقه» [56] فإن ظاهره المتبادر منه ثبوت الشفعة للجار، وحمل الجار في هذا الحديث على خصوص الشريك المقاسم حمل له على محتمل مرجوح، إلا أنه دل عليه الحديث الصحيح وهو قضاؤه ﷺ بالشفعة في كل ما لم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة. [57]

ومثال التأويل الفاسد : [58]

1- حمل الحنفية المسكين في قوله تعالى : « ستين مسكيناً » [59] على المد، فأجازوا إعطاء ستين مداً لمسكين واحد، فهذا تأويل بعيد .

2- ومن التأويل الفاسد ما لجأ إليه كثير من المتأخرين من صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن به - مبالغة منهم في تنزيه اللهّ تعالى عن مماثلته للمخلوقين كما يزعمون. وهذا زعم باطل أوقعهم في مثل ما هربوا منه أو أشد، فهم حين يؤولون اليد بالقدرة مثلاً إنما قصدوا الفرار من أن يثبتوا للخالف يداً لأن للمخلوقين يداً فاشتبه عليهم لفظ اليد فأولوها بالقدرة وذلك تناقض منهم. لأنهم يلزمهم في المعنى الذي أثبتوه نظير ما زعموا أنه يلزمْ في المعني الذي نفوه، لأن العباد لهم قدرة أيضاً، فإن كان ما أثبتوه من القدرة حقاً ممكناً كان إثبات اليد لله حقاً ممكناً أيضاً، وإن كان إثبات اليد باطلاً ممتنعاً لما يلزمه من التشبيه في زعمهم كان إثبات القدرة باطلاً ممتنعاً كذلك. فلا يجوز أن يقال : إن هذا اللفظ مؤول بمعنى أنه مصروف عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح .

وما جاء عن أئمة السلف وغيرهم من ذم للمتأخرين إنما هو لمثل هؤلاء الذين تأولوا ما يشتبه عليهم معناه على غير تأويله وإن كان لا يشتبه على غيرهم. [60]

يقول الإمام ابن تيمية : فما قاله اللّه ورسوله يجب أن يكون معناه حقاً، عرفه من عرفه وجهله من جهله، ومن كان مقصوده معرفة مراد اللّه ورسوله وسلك الطريق التي يعرف بها، فقد سلك سبيل الهدى، ومن كان مقصوده أن يجعل كلام اللّه ورسوله تبعاً له، ولقواعده التي أسسها بمعزل عن الوحي والهدي، فما وافقنا من كلام اللّه ورسوله قبله وإلا رده، وتكلف له من التحريف ما يسميه تأويلاً، مع تيقنه أن كثيراً من ذلك أو أكثره لم ترده الأنبياء فهو محرف للكلم عن مواضعه، لا طالب لمعرفة التأويل الذي يعرفه الراسخون في العلم. [61]

أمثلة على المحكم والمتشابه :

أولاً : المحكم :

سبق تعريف المحكم وهو ما وضح مُعناه، أخرج ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال : المحكمات ناسخة وحلاله وحرامه وحدوده وفرائضه وما يؤمن به ويعمل به. (62)

وأخرج الحاكم وغيره عن ابن عباس قال : الثلاث آيات من آخر سورة الأنعام محكمات : «**قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم ألا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم**»(63) والآيتان بعدها. (64)

وأخرج ابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن عباس في قوله تعالى : «**فيه آيات محكمات**» (65) قال من هاهنا : «**قل تعالوا**» [الأنعام:151] إلى ثلاث آيات، ومن هاهنا : «**وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولاً كريماً**» (66) إلى ثلاث آيات بعدها. (67)

وخلاصة القول : فإن العلماء قد مثلوا للمحكم في القرآن بناسخه وحلاله وحرامه وحدوده وفرائضه ووعده ووعيده. (68)

ثانياً : المتشابه

والمراد به ما لا يستقل بنفسه واحتاج إلى بيان برده إلى غيره. ويمثلون للمتشابه بمنسوخه (69) وكيفيات أسماء الله وصفاته التي في قوله : «**الرحمن على العرش استوى**» (70) وقوله تعالى : «**كل شيء هالك إلا وجهه**» (71) وقد أفرد ابن اللبان (72) آيات الصفات بكتاب سماه «رد المتشابهات إلى الآيات المحكمات».(73) وذكر الرازي الحكمة من متشابه الصفات فقال : « إن القرآن يشتمل على دعوة الخواص والعوام، وطبائع العوام تنبو في أكثر الأمور عن إدراك الحقائق، فمن سمع من العوام في أول الأمر إثبات موجود ليس بجسم

ولا متحيز ولا مشار إليه، ظن أن هذا عدم ونفي محض، فيقع في التعطيل، فكان الأصلح أن يخاطبوا بألفاظ دالة على بعض ما يناسب ما يخيلوه وما توهموه، ويكون ذلك مخلوطاً بما يدل على الحق الصريح. فالقسم الأول - وهو الذي يخاطبون به في أول الأمر - من باب المتشابه، والقسم الثاني وهو الذي يكشف عن الحق الصريح هو المحكم. (74)

موقف العلماء من متشابه الصفات :

اختلف العلماء في متشابه الصفات إلى مذهبين :

الأول : مذهب السلف: وهو الإيمان بهذه المتشابهات وتفويض معرفتها إلى الله تعالى. أخرج أبو القاسم اللالكائي عن أم سلمة - رضي الله عنها - (75) في قوله تعالى : «**الرحمن على العرش استوى**» (76) قالت : الكيف غير معقول والاستواء غير مجهول، والإقرار به من الإيمان والجحود به كفر .

وأخرج أيضاً عن مالك، (77) أنه سئل عن الآية فقال : الكيف غير معقول، والاستواء غير مجهول، والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة (78).

وقال الترمذي في الكلام على حديث الرؤية (79) المذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة مثل سفيان الثوري ومالك وابن المبارك وابن عيينة ووكيع وغيرهم أنهم قالوا : نروى هذه الأحاديث كما جاءت ونؤمن بها، ولا يقال كيف ولا نفسر ولا نتوهم. (80)

أخرج الدارمي عن سليمان بن يسار أن رجلاً يقال له ابن صبيغ قدم المدينة لجعل يسأل عن متشابه القرآن، فأرسل إليه عمر وقد أعد له عراجين النخل، فقال له : من أنت ؟ فقال : أنا عبد الله بن صبيغ. فأخذ عمر عرجوناً فضربه حتى دمى رأسه، وفي رواية أنه كتب إلى أبي موسى الأشعري : ألا يجالسه أحد من المسلمين. (81)

والثاني مذهب الخلف : وهو حمل اللفظ الذي يستحيل ظاهره على معنى يليق بذات الله، ويقوم هذا على تعريف المتأخرين للتأويل من صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن بذلك. (82)

ولبيان المذهبين نذكر بعض الآيات القرآنية الواردة في متشابه الصفات، فمن ذلك : قوله تعالى : «**الرحمن على العرش استوى**» (83) وقوله : «**وجاء ربك والملك صفاً صفاً**» (84) وقوله : «**وهو القاهر فوق عباده**» [الأنعام: 61] وقوله : «**يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله**» (85) وقوله «**ويبقى وجه ربك**» [الرحمن: 72]. وقوله «**ولتصنع على عيني**» [طه: 39]. وقوله : «**يد الله فوق أيديهم**» [الفتح: 10] وقوله : «**ويحذركم الله نفسه**» [آل عمران: 28] أما الخلف فيحملون الاستواء على العلو المعنوي بالتدبير من غير معاناة، (86) ومجيء الله على مجيء أمره. (87) قال الإمام ابن الجوزي (88) عند قوله تعالى : «**إلا أن يأتيهم الله**» [البقرة: 10] كان جماعة من السلف يمسكون عن الكلام في مثل هذا، وقد ذكر القاضي أبو يعلى عند أحمد أنه قال : المراد به : قدرته وأمره. قال : وقد بينه في قوله تعالى: «**أو يأتي أمر ربك**». [الأنعام: 158]

وفوقيته على العلو لا في جهة (89) وجنبه على حقه. (90) ووجهه على ذاته.(91)

وعن مجاهد والثوري : « إلا وجهه » (92) أي ما أريد به وجهه حكاه البخاري في صحيحه (93) وفسروا عينه على عنايته .

قال ابن عاشور : والعين : مجاز في المراعة والمراقبة، (94) كقوله تعالى: «**واصنع الفلك بأعينا**». [هود: 37]

وقول النابغة :

عهدتك ترعاني بعين بصيرة * وتبعث حراساً علي وناظراً

وقال ابن قتيبة (95) : «**ولتصنع على عيني**» أي لتربى بمرأى مني، على محبتي فيك، كما حملوا أيضاً : يده على قدرته، ونفسه على عقوبه،(96) وهكذا يؤول الخلف - على أقرب مجاز، ويقولون : لا يراد من هذه الألفاظ إلا لازمها.(97)

يقول ابن اللبان في كتابه « رد الآيات المتشابهات » : « من العلوم أن

أفعال العباد لابد فيها من توسط الجوارح مع أنها منسوبة إليه تعالى، وبذلك يعلم أن لصفاته تعالى في تجلياتها مظهرين: مظهر عبادي منسوب لعباده وهو الصور والجوارح الجسمانية، ومظهر حقيقي منسوب إليه، وقد أجرى عليه أسماء المظاهر العبادية المنسوبة لعباده على سبيل التقريب لأفهامهم، والتأنيس لقلوبهم، ولقد نبه في كتابه على القسمين.[98] وأنه منزه عن الجوارح في الحالين، فنبه على الأول بقوله «**قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم**» [التوبة: 14] فهذا يفهم أن كل ما يظهر على أيدي العباد فهو منسوب إليه تعالى، ونبه على الثاني بقوله فيما أخبر عنه نبيه ﷺ: «وما يزال عبدي يتقرب إليّ بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها ... » إلخ الحديث [99] وقد حقق الله ذلك لنبيه بقوله: «**إن الذين يبايعونك إنما يبايعون**» [100] وبقوله: «**وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى**». [101]

ولبيان منهج السلف في الآيات السابقة نذكر أهم ما ورد عنهم في هذا الموضوع:

يقول الشيخ القاسمي: [102] وأما إدخال أسماء اللّه وصفاته أو بعض ذلك في المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا اللّه، أو اعتقاد أن ذلك هو المتشابه الذي استأثر اللّهّ بعلم تأويله، كما يقول القولين طوائف من أصحابنا وغيرهم، فإنهم وإن أصابوا في كثير مما يقولونه ونجوا من بدع وقع فيها غيرهم، فالكلام على هذا من وجهين:

الأول: من قال إن هذا من المتشابه وأنه لا يفهم معناه. ما الدليل على ذلك؟ فإني ما أعلم عن أحد من سلف الأمة، ولا من الأئمة، لا أحمد بن حنبل ولا غيره،[103] أنه جعل ذلك من المتشابه الداخل في هذه الآية، ونفى أن يعلم أحد معناه، وجعلوا أسماء اللّه وصفاته بمنزلة الكلام الأعجمي الذي لا يفهم، ولا قالوا إن اللّه ينزل كلاماً لا يفهم أحد معناه. وإنما قالوا: كلمات لها معان صحيحة. قالوا في أحاديث الصفات: تمر كما جاءت، ونهوا عن تأويلات الجهمية. [104]

... وردوها وأبطلوها التي مضمونها تعطيل النصوص على مادلت عليه. ونصوص أحمد والأئمة قبله بينة في أنهم كانوا يبطلون تأويلات الجهمية، ويقرون النصوص على مادلت عليه من معناها، ويفهمون منها بعض مادلت عليه، كما يفهمون ذلك في سائر نصوص الوعد والوعيد والفضائل وغير ذلك، وأحمد قد قال في غير أحاديث الصفات: تمر كما جاءت في أحاديث الوعد والوعيد. مثل: «من غشنا فليس منا» (105) وأحاديث الفضائل. ومقصوده بذلك أن الحديث لا يحرف كلمه عن مواضعه كما يفعله من يحرفه ويسمي تحريفه تأويلاً بالعرف المتأخر.

والسبب في اضطراب الخلف في فهم آيات الصفات أنهم أتوا بألفاظ ليست في الكتاب ولا في السنة، وهي ألفاظ مجملة، مثل متحيز ومحدد وجسم ومركب، ونحو ذلك، ونفوا مدلولها. وجعلوا ذلك مقدمة بينهم مسلمة، ومدلولاً عليها بنوع قياس، وذلك القياس أوقعهم فيه مسلك سلكوه في إثبات حدوث العالم بحدوث الأعراض، أو إثبات إمكان الجسم بالتركيب من الأجزاء، فوجب طرد الدليل بالحدوث والإمكان لكل ما شمله هذا الدليل، إذ الدليل القطعي لا يقبل الترك لمعارض راجح، فرأوا ذلك يعكر عليهم من جهة النصوص ومن جهة العقل من ناحية أخرى، فصاروا أحزاباً تارة يغلبون القياس الأول ويدفعون ما عارضه وهم المعتزلة. (106) وتارة يغلبون القياس الثاني ويدفعون الأول كشهام بن الحكم الرافضي، فإنه قد قيل: أول ما تُكُلِّمَ في الجسم نفياً وإثباتاً من زمن هشام بن الحكم وابي الهذيل العلاف (107) فإن أبا الهذيل ونحوه من قدماء المعتزلة نفوا الجسم لما سلكوا من القياس وعارضهم هشام واثبت الجسم لما سلكوه من القياس، واعتقد الأولون إحالة ثبوته، واعتقد هذا إحالة نفيه، وتارة يجمعون بين النصوص والقياس بجمع يظهر فيه الإحالة والتناقض.

وسبب هذا التناقض بين فرسان الكلام والفلسفة لأن كلامهم من عند غير الله وقد قال الله تعالى: «**ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً**». [النساء: 82]

والصواب ما عليه أئمة الهدى، وهو أن يوصف الله بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ، لا يتجاوز القرآن والحديث، ويتبع في ذلك سبل السلف الماضيين، أهل العلم والإيمان، والمعاني المفهومة من الكتاب والسنة لا ترد بالشبهات فتكون من باب تحريف الكلم عن مواضعه، ولا يعرض عنها، فيكون من باب الذين إذا ذكروا بآيات ربهم لم يخروا عليها صماً وعمياناً، ولا يترك تدبر القرآن فيكون من باب الذين لا يعلمون الكتاب إلا أماني. فهذا أحد الوجهين، وهو منع أن هذه من المتشابه.

الوجه الثاني : أنّه إذا قيل هذه من المتشابه، أو كان فيها ما هو من المتشابه، كما نقل عن بعض الأئمة أنه سمى بعض ما استدل به الجهمية متشابهاً، فيقال : الذي في القرآن أنه لا يعلم تأويله إلا الله، إما المتشابه، وإما الكتاب كله كما تقدم.

ونفي علم تأويله ليس نفي علم معناه :

ومما يزيد ذلك تقريراً أن الله سبحانه وتعالى يقول : «**ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن من كل مثل لعلهم يتذكرون. قرآناً عربياً غير ذي عوج**»[108] وقال تعالى : «**الر. تلك آيات الكتاب المبين، إنا أنزلناه قرآناً عربياً لعلكم تعقلون**» [109] فأخبر أنه أنزله ليعقلوه، وأنه طلب تذكرهم، وقال أيضاً : «**وتلك الأمثال نضربها للناس لعلهم يتفكرون**» [110] فحض على تدبره وفقهه وعقله والتذكر به والتفكير فيه، ولم يستثن من ذلك شيئاً. بل نصوص متعددة تصرح بالعموم فيه، مثل قوله تعالى : «**أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها**» [111] وأم في هذه الآية منقطعة بمعنى بل، فقد أنكر تعالى عليهم إعراضهم عن تدبر القرآن، بأداة الإنكار التي هي الهمزة، وبين أن قلوبهم عليها أقفال لا تنفتح لخير، ولا لفهم قرآن.[112]

وما تضمنته هذه الآية من التوبيخ والإنكار على من أعرض عن تدبر كتاب الله، جاء موضحاً في آيات كثيرة، كقوله تعالى : «**أفلم يدبروا القول أم جاءهم مالم يأت آباءهم الأولين**».[113]

وقوله تعالى : «**كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته وليذكر أولوا الألباب**»[114] وقوله تعالى : «**أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً**» [115] ومعلوم أن نفي الاختلاف عنه لا يكون إلا بتدبره كله، وإلا فتدبر بعضه لا يوجب الحكم بنفي مخالفة مالم يتدبر لما تدبر. وقال علي - رضي الله عنه - [116] لما قيل له : هل ترك عندكم رسول الله ﷺ شيئاً؟ فقال: لا. والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، إلا فهماً يؤتيه الله عبداً في كتابه وما في هذه الصحيفة، فأخبر أن الفهم فيه مختلف في الأمة والفهم أخص من العلم والحكم، قال الله تعالى : «**ففهمناها سليمان، وكلا آتينا حكماً وعلما**». [117]

وقال النبي ﷺ : [118] « رب مبلغ أوعى من سامع » وقال: [119] « بلغوا عني ولو آية » .

وقد ذم الله تعالى المعرض عن هذا القرآن العظيم في آيات كثيرة كقوله تعالى : «**ومن أظلم ممن ذكر بآيات ربه فأعرض عنها**»، [120] وقوله تعالى : «**ومن أظلم ممن ذكر بآيات ربه ثم أعرض عنها**». [121]

ومعلوم أن كل من لم يشتغل بتدبر آيات هذا القرآن العظيم، أي تصفحنا وتفهمها، وإدراك معانيها والعمل بها، فإنه معرض عنها غير متدبر لها، فيستحق الإنكار والتوبيخ المذكور في الآيات إن كان الله أعطاه فهماً يقدر به على التدبر، وقد شكا النبي صلى ﷺ إلى ربه من هجر قومه هذا القرآن، كما قال جل شأنه : « وقال الرسول يارب إن قومي اتخذوا هذا القرآن مهجورا ». [122] وهذه الآيات المذكورة تدل على أن تدبر القرآن وتفهمه وتعلمه والعمل به، أمر لابد منه للمسلمين .

وقد بين النبي ﷺ أن المشتغلين بذلك هم خير الناس كما ثبت عنه ﷺ في الصحيح من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه قال : « خيركم من تعلم القرآن وعلمه » [123] وقال تعالى : «**ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون**». [124]

ولقد كان منهج السلف أنهم تكلموا في جميع نصوص القرآن، آيات الصفات وغيرها. وفسروها بما يوافق دلالتها. ورووا عن النبي ﷺ أحاديث كثيرة توافق القرآن. وأئمة الصحابة في هذا أعظم من غيرهم مثل عبد الله بن مسعود الذي كان يقول: « والذي لا إله غيره ما نزلت آية من كتاب اللّه إلا وأنا أعلم فيمن نزلت وأين نزلت ولو أعلم أحداً أعلم بكتاب اللّه مني تناله المطايا لأتيته » (125) وعبد الله بن عباس الذي كان يلقبه الصحابة بهذا اللقب « ترجمان القرآن » قال ابن كثير ومنهم الحبر البحر عبد الله بن عباس ابن عم رسول الله ﷺ وترجمان القرآن، ببركة دعاء رسول اللّه ﷺ له حيث قال: « اللهم فقه في الدين وعلمه التأويل » ... قال عبد الله بن مسعود: نعم ترجمان القرآن ابن عباس.(126)

وعن ابن مسعود قال: كان الرجل إذا تعلم عشر آيات لم يجاوزهن حتى يعرف معانيهن والعمل بهن، وعن أبي عبد الرحمن السمي قال: حدثنا الذين كانوا يقرئوننا أنهم كانوا يستقرئون من النبي ﷺ فكانوا إذا تعلموا عشر آيات لم يخلوها حتى يعملوا بما فيها من العمل، فتعلمنا القرآن والعمل جميعا. (127)

وعن ابن مسعود قال: كان الرجل إذا تعلم عشر آيات لم يجاوزهن حتى يعرف معانيهن والغمل بهن، وعن أبي عبد الرحمن السلمي قال: حدثنا الذين كانوا يقرئوننا أنهم كانوا يستقرئون من النبي ﷺ فكانوا إذا تعلموا عشر آيات لم يخلوها حتى يعملوا بما فيها من العمل، فتعلمنا القرآن والعمل جميعاً. (128)

ومن هنا نستطيع أن ندرك مدلول الخبر الذي نقل عن واحد من الصحابة وهو عبد الله بن عمر أنه حفظ سورة البقرة في ثماني سنوات.(129)

ولو كان معاني آيات الصفات منفياً أو مسكوتاً عنه لم يكن ربانيوا الصحابة أهل العلم بالكتاب والسنة أكثر كلاماً فيه. ثم إن الصحابة نقلوا عن

النبي ﷺ أنهم كانوا يتعلمون منه التفسير مع التلاوة - كما تقدم في هذه الآثار-ولم يذكر أحد منهم عنه قط أنه امتنع من تفسير آية.

وكذلك الأئمة كانوا إذا سئلوا شيئاً من ذلك لم ينفوا معناه. بل يثبتون المعنى وينفون الكيفية. كقوله مالك بن أنس - تقدم ذكره - لما سئل عن قوله تعالى : «**الرحمن على العرش استوى**» [130] كيف استوى ؟ فقال : الاستواء معلوم، والكيف مجهول. والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة ». [131]

وقل مقل ذلك محي السنة البغوي - رحمه اللّه تعالى - وذلك عند تفسيره لقوله تعالى : «**ثم استوى على العرش**» [الأعراف: 54] قال (رحمه اللّه) : « أولت المعتزلة الاستواء بالاستيلاء فأما أهل السنة يقولون : الاستواء على العرش صفة لله تعالى، بلا كيف يجب على الرجل الإيمان به، ويكل العلم فيه إلى اللّه (عز وجل). [132]

وقال أبو محمد الجويني - والد إمام الحرمين (رحمهما اللّه) : وأثبتنا علو ربنا سبحانه -، وفوقيته، واستواءه على عرشه كما يليق بجلاله وعظمته، والحق واضح في ذلك، والصدور تنشرح له، فإن التحريف تأباه العقول الصحيحة، مثل تحريف الاستواء بالاستيلاء وغيره ... ». [133]

وقال الشيخ عبد القادر الجيلاني - رحمه اللّه - : « وينبغي إطلاق صفة الاستواء من غير تأويل، وأنه استواء الذات على العرش، لا معنى القعود والمماسة كما قالت المجسمة والكرامية [134] ولا على معنى العلو والرفعة كما قالت الأشعرية، [135] ولا على معنى الاستيلاء والغلبة كما قالت المعتزل؛ لأن الشرع لم يرد بذلك، ولا نقل عن أحد من الصحابة والتابعين من السلف الصالح من أصحاب الحديث ذلك. بل المنقول عنهم حمله على الإطلاق ». [136]

وقال العلامة ابن كثير عند بيانه لقوله تعالى : «**ثم استوى على العرش**» [الأعراف: 54] قال - رحمه اللّه - : « فللناس في هذا المقام مقالات كثيرة جداً، ليس هذا موضع بسطها، وإنما يسلك في هذا المقام مذهب السلف الصالح :

مالك، والأوزاعي، والثوري، والليث ابن سعد، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهوية، وغيرهم من أئمة المسلمين قديماً وحديثاً، وهو أمرارها كما جاءت من غير تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل ... ». (137)

وقد أورد ابن قدامة في كتابه (ذم التأويل - ص 18 - برقم : 20) : عن محمد بن إسحاق بن خزيمة أنه قال : « إن الأخبار في صفات الله موافقة لكتاب الله (تعالى)، نقلها الخلف عن السلف : قرناً بعد قرن، من لدن الصحابة والتابعين إلى عصرنا هذا، على سبيل الصفات لله (تعالى) والمعرفة والإيمان به، والتسليم لما أخبر الله (تعالى) في تنزيله، ورسوله الكريم ﷺ عن كتابه، مع اجتناب التأويل، والجحود، وترك التمثيل والتكييف » .

ويقول أبو المعالي الجويني - رحمه الله - وهو يتحدث عن آيات الصفات : « وقد درج صحب النبي ﷺ عن ترك التعرض لمعانيها ودرك ما فيها، وهم صفوة الإسلام، والمستقلون بأعباء الشريعة، وكانوا لا يألون جهداً في ضبط قواعد الملة، والتواصي بحفظها، وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها، فلو كان تأويل هذه الآي والظواهر مسوغاً أو محتوماً لأوشك أن يكون اهتمامهم فوق اهتمامهم بفروع الشريعة، وإذا تصرم عصرهم وعصر التابعين - رضي الله عنهم - على الاضراب عن التأويل؛ كان ذلك قاطعاً بأنه الوجه المتبع بحق، فعلى ذي الدين أن يعتقد تنزيه الرب عن صفات المحدثين، ولا يخوض في تأويل المشكلات، ويكل معناها إلى الرب (تعالى). (138)

ويؤيد ذلك ما ورد عن ابن عبد البر حيث قال : « أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز إلا أنهم لا يكيفون شيئاً من ذلك ولا يجدون فيه صفة محصورة، وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها. والخوارج (139) : فكلهم ينكرها ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة، ويزعمون أن من أقر بها مشبه، وهم عند من أثبتها نافون للمعبود، والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ وهم أئمة الجماعة ». (140)

ويؤكد هذا الإتجاه السلفي شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه اللّه تعالى - بقوله : إن جميع مافي القرآن من آيات الصفات، فليس عن الصحابة اختلاف في تأويلها؛ وقد طالعت التفاسير المنقولة عن الصحابة، وما رووه من الحديث، ووقفت من ذلك على ما شاء اللّه (تعالى) من الكتب الكبار والصغار أكثر من مائة تفسير، فلم أجد - إلى ساعتي هذه - عن أحد من الصحابة أنه تأول شيئاً من آيات الصفات أو أحاديث الصفات بخلاف مقتضاه المفهوم المعروف، بل عنهم من تقرير ذلك وتثبيته، وبيان أن ذلك من صفات اللّه ما يخالف كلام المتأولين، ما لا يحصيه إلا اللّه ... » (141) وقد أثبت الإمام البخاري كثيراً من عبارات السلف في بيان آيات الصفات في صحيحه بعضها في آخره، في (كتاب الرد على الجهمية). (142)

أقول وقد ثبت أيضاً أن المتشابه ليس في خصوص الصفات، بل في صحيح البخاري. (143)

عن عائشة - رضي اللّه عنها، قالت : تلا رسول اللّه ﷺ هذه الآية : هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات، فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة، وابتغاء تأويله - إلى قوله: «**أولوا الألباب**» [آل عمران: 7] قالت: قال رسول اللّه ﷺ: «فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمي اللّه، فاحذريهم » وهذا عام. وقصة صبيغ بن عسل مع عمر بن الخطاب من أشهر القضايا (144) فإنه بلغه أنه يسأل عن متشابه القرآن، حتى رآه عمر، فسأل عمر عن : «الذاريات ذروا » (145) فقال ما اسمك؟ قال : عبد الله صبيغ، فقال : وأنا عبد الله عمر، وضربه الضرب الشديد .

وكان ابن عباس إذا ألح عليه رجل في مسألة من هذا الجنس، يقول : ما أحوجك أن يصنع بك كما صنع عمر بصبيغ، وهذا لأنهم رأوا أن غرض السائل ابتغاء الفتنة، فعاقبوهم على هذا القصد الفاسد، كالذي يعارض بين آيات القرآن. وقد نهى النبي ﷺ عن ذلك، وقال: (146) لا تضربوا كتاب اللّه بعضه

ببعض فإن ذلك يوقع الشك في قلوبهم. ومع ابتغاء الفتنة ابتغاء تأويله الذي لا يعلمه إلا الله، فكان مقصودهم مذموماً، ومطلوبهم متعذراً، مثل أغلوطات المسائل التي نهى رسول الله ﷺ عنها، [147] ومما يبين الفرق بين المعنى والتأويل أن صبيغاً سأل عمر عن الذاريات وليست من الصفات.

وقد تكلم الصحابة في تفسيرها مثل علي بن أبي طالب وغيره.[148]

والذاريات والحاملات والجاريات والمقسمات فيها اشتباه لأن اللفظ يحتمل الرياح [149] والسحاب.[150] والنجوم والملائكة، [151] ويحتمل غير ذلك.

إذ ليس في اللفظ ذكر الموصوف والتأويل الذي لا يعلمه إلا الله هو أعيان الرياح ومقاديرها وصفاتها وأعيان السحاب وما تحمله من الأمطار ومتى ينزل المطر. وكذلك في الجاريات والمقسمات فهذا لا يعلمه إلا الله تعالى، وكذلك في قوله: «**إنا ونحن**» ونحوهما من أسماء الله التي فيها معنى الجمع كما اتبعته النصارى، فإن معناه معلوم وهو الله سبحانه، ولكن اسم الجمع يدل على تعدد المعاني بمنزلة الأسماء المتعددة، مثل العليم والقدير [152] والسميع والبصري، فإن المسمى واحد، ومعاني الأسماء متعددة، فهكذا الإسم الذي لفظه الجمع. وأما التأويل الذي اختص الله به فحقيقة ذاته وصفاته، كا قال مالك: والكيف مجهول، فإذا قالوا: ما حقيقة علمه وقدرته وسمعه وبصره؟ قيل: هذا هو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله، وما أحسن ما يعاد التأويل إلى القرآن كله.

وخلاصة القول: فإن الذين يقولون: طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم. وهي التأويل الذي هو صرف النصوص إلى معنى قد تحتمله اللغة، لكن في غير هذا السياق المعين، والتأويل عندهم مظنون بالاتفاق.[153] فلا أحد منهم يقطع بالمعنى الذي صرفوا اللفظ إليه، لم يحصلوا شيئاً، بل تركوا النصوص وفيها الحق واليقين، ولجأوا إلى احتمالات وتجويزات مزقتهم كل ممزق، مع حيرة وضياع.

قال الشوكاني - رحمه الله تعالى -: [154] «فهم - أي أهل الكلام - متفقون

فيما بينهم على أن طريق السلف أسلم، ولكن زعموا أن طريق الخلف أعلم، فكان غاية ما ظفروا به من هذه الأعلمية لطريق الخلف أن تمنى محققوهم وأذكياؤهم في آخر أمرهم دين العجائز، وقالوا : هنيئاً للعامة، فتدبر هذه الأعلمية التي حاصلها أن يهنئ من ظفر بها للجاهل الجهل البسيط، ويتمنى أنه في عدادهم، وممن يدين بدينهم، ويمشي على طريقهم، فإن هذا ينادي بأعلى صوت ويدل بأوضح دلالة على أن هذه الأعلمية التي طلبوها : الجهل هير منها بكثير، فما ظنك بعلم يقر صاحبه على نفسه، أن الجهل خير منه، وينتهي عند البلوغ إلى غايته، والوصول إلى نهايته أن يكون جاهلاً به، عاطلاً عنه، ففي هذا عبرة للمعتبرين وآية بينة للناظرين ... » .

حكمة ورود المتشابه :

وربما قيل : هلا جعل القرآن كله على نمط المحكم حتى يكفي الإنسان مؤونة النظر والبحث والترجيح والاحتمال .

يقول الراغب الأصفهاني : إن هذه المسألة يذكرونها أيضاً في الأحكام، فربما قالوا : هلا بينت كلها حتى يستغنى عن جهد الرأي الذي لا يؤمن خطؤه، بل ربما أوردوها كذلك في أصل التكليف، فيقولون : هلا خوَّلنا اللّه إنعامه بلا مشقة ولا مؤونة حتى يكون عطاؤه أهنأ منالاً .

والجواب عن جميع ذلك : أن هذا ضرب من التعطيل للفكر والروية والتمييز التي اختص بها الإنسان، وصار لأجلها موصوفاً بالعلم والحكمة ... ويكفي المتشابه أنه طريق لإعمال الفكر والروية والاستزادة من طلب العلم، طمعاً في معرفة المزيد من غوامض التنزيل .

قال الإمام ابن الجوزي: (155) فإن قيل : فما فائدة إنزال المتشابه، والمراد بالقرآن البيان والهدى ؟ فعنه أربعة أجوبة .

أحدها : أنه لما كان كلام العرب على ضربين. أحدهما : الموجز الذي لا يخفى على سامعه ولا يحتمل غير ظاهره .

والثاني : المجاز، والكنايات، والإشارات، والتلويحات، وهذا الضرب الثاني هو المستحلى عند العرب، والبديع في كلامهم. أنزل الله تعالى القرآن على هذين الضربين ليتحقق عجزهم عن الإتيان بمثله، فكأنه قال : عارضوه بأي الضربين شئتم، ولو نزل كله محكماً واضحاً، لقالوا : هلا نزل بالضرب المستحسن عندنا، ومتى وقع في الكلام إشارة أو كناية، أو تعريض أو تشبيه كان أفصح وأغرب.

قال امرؤ القيس :

وما ذرفت عيناك إلا لتضربي * بسهميك في أعشار قلب مقتّل [156]

فجعل النظر بمنزلة السهم على جهة التشبيه، فجلا هذا عند كل سامع ومنشد، وزاد في بلاغته، وقال امرؤ القيس أيضاً :

رمتني بسهم أصاب الفؤاد * غداة الرحيل فلم انتصر [157]

وقال أيضاً :

فقلت له لما تمطى بصلبه * وأردف أعجازاً وناء بكلكل [158]

فجعل لليل صلباً وصدراً على جهة التشبيه، فحسن بذلك شعره، وقال غيره :

من كميت أجادها طابخاها * لم تمت كل موتها في القدور

أراد بالطابخين : الليل والنهار على جهة التشبيه. وقال آخر :

تبكي هاشماً في كل فجر * كما تبكي على الغنن الحمام

وقال آخر :

عجبت لها أنى يكون غناؤها * فصيحاً ولم تفتح بمنطقها فماً

فجعل لها غناء وفماً على جهة الاستعارة.

والجواب الثاني : أن الله تعالى أنزله مختبراً به عباده، ليقف المؤمن

عنده، ويرده إلى عالمه، فيعظم بذلك ثوابه، ويرتاب به المنافق، فيداخله الزيغ، فيستحق بذلك العقوبة، كما ابتلاهم بنهر طالوت.[159]

والثالث : أن اللّه تعالى أراد أن يشغل أهل العلم بردهم المتشابه إلى المحكم، فيطول بذلك فكرهم، ويتصل بالبحث عنه اهتمامهم. فيثابون على تعبهم، كما يثابون على سائر عباداتهم، ولو جعل القرآن كله محكماً لاستوى فيه العالم والجاهل، ولم يفضل العالم على غيره، ولماتت الخواطر، وإنما تقع الفكرة والحيلة مع الحاجة إلى الفهم، وقد قال الحكماء : عيب الغنى : أنه يورث البلادة، وفضل الفقر : أنه يبعث على الحيلة، لأنه إذا احتاج احتال .

والرابع : أن أهل كل صناعة يجعلون في علومهم معاني غامضة، ومسائل دقيقة ليحرجوا بها من يعلمون، ويمرنوهم على انتزاع الجواب، لأنهم إذا قدروا على الغامض، كانوا على الواضح أقدر، فلما كان ذلك حسناً عند العلماء، جاز أن يكون ما أنزل اللّه تعالى من المتشابه على هذا النحو، وهذه الأجوبة معنى ما ذكره ابن قتيبة في مشكل القرآن [ص: 62] - وابن الأنباري :

وأخيراً يقول أحد العلماء المعاصرين:[160] إن نسبة المتشابه إلى المحكم كنسبة أعالي الشجرة إلى أصولها؛ فإن المحكمات اللاتي هنّ أم الكتاب بمثابة الأصل، فإنّ أم الشيء أصله، قال : فتكون المحكمات مرجع الأحكام في الحلال والحرام، قال رسول اللّه ﷺ : «الحلال بين والحرام بين، وبينهما أمور مشبهة...»[161] وفيما يقوم عليه التكليف، وتتوقف عليه سعادة البشر ومصالحهم في الدنيا والآخرة، بصورة عامة، أما الآيات المتشابهات فتشتمل على دقائق المعاني، ونفائس المعارف التي يتفاوت فيها العلماء وكل ذي باع طويل في الذكاء والصفاء، ودقة النظر، وكل يقطف من ثمارها على قدر طول باعه، وقدرته على الترقي؛ وذلك مصداق قوله تعالى : «**قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون، إنما يتذكر أولوا الألباب**»[162] و «**أولوا الألباب**» هؤلاء، هم المذكورون في قوله تعالى : «**والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولوا الألباب**».[163]

قال : ففي مثل هذا المثال الحسي تزول شبهة المعترض - التي تصدر عن غباوة وقصر نظر - حينما يقول : «**لِمَ لَمْ يكن القرآن كله من نوع الآيات المحكمات؟**» .

خاتمة في أهم نتائج البحث

أولاً : أن المحكم هو الذي يدل على معناه بوضوح لاخفاء فيه، والمتشابه هو الذي يخلو من الدلالة الراجحة على معناه، فيدخل في المحكم النص والظاهر .

ثانياً : الخلاف بين السلف والخلف في المحكم والمتشابه إنما يعود إلى اختلافهم في معنى التأويل، الذي تناول البحث تفصيله .

ثالثاً : مذهب السلف في متشابه الصفات أنهم يؤمنون بهذه المتشابهات ويفوضون معرفتها إلى الله تعالى، والخلف يؤولون ظواهرها إلى معنى يليق بذات الله تعالى .

رابعاً : توصل البحث إلى أن الصواب هو ما عليه أئمة الهدى، وهو أن يوصف الله بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ ، لا يتجاوز القرآن والحديث، ويتبع في ذلك سبل السلف الماضيين أهل العلم والإيمان.

خامساً : إن نفي علم المتشابه ليس نفي علم معناه، ولقد تكلم السلف في جميع نصوص القرآن آيات الصفات وغيرها، وفسروها بما يوافق دلالتها .

سادساً : منهج السلف في بيان المحكم والمتشابه أعلم وأحكم وأسلم، لأنهم أعظم الناس اتباعاً للقرآن والسنة تصديقاً بهما وعملاً وحباً، ويردون المقالات المجملة إلى ما جاء به رسول الله ﷺ من الكتاب والحكمة، فلا ينصبون مقالة - عن رأي أو ذوق - ويجعلونها من أصول دينهم وجمل كلامهم، إن لم تكن ثابتة فيما جاء به النبي الكريم ﷺ بل يجعلون مابعث به من الكتاب والحكمة هو الأصل الذي يعتمدونه في بيان المحكم والمتشابه .

سابعاً : إنه لا مجال للسؤال عن الحكمة من إنزال المتشابه، لأن القرآن الكريم نزل بألفاظ العرب ومعانيها، ومذاهبها في الإيجاز والاختصار، والإطالة والتوكيد والحقيقة والمجاز، وإغماض بعض المعاني، وإظهار بعضها، ومهما قيل في المتشابه فلا يعدو أن يكون مما يغمض على العامة فلا يظهر عليه إلا الراسخون في العلم، أو من مجاز القول الذي تتسع له لغة القوم ولسان العرب. والله تعالى أعلم .

هذا ما أردنا بيانه -حول- منهج السلف في بيان المحكم والمتشابه - سائلين الله عز وجل أن يجعل أعمالنا كلها خالصة لوجهه الكريم وأن يعصمنا من الخطأ في القول والعمل، وهو مولانا فنعم المولى ونعم النصير .

الهوامش

1- ابن منظور: لسان العرب ج2، ص 383، مادة نهج، ط - بيروت - وانظر: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي 209/1، مادة نهج ط 3 الأميرية ببولاق مصر. وأحمد ابن علي الفيومي المصباح المنير، ص 240، ط مكتبة لبنان 1987م والمعجم الوسيط 907/2.

2 - سورة المائدة - الآية: 48.

3 - ابن قتيبة: تفسير غريب القرآن، ص 144.

4 - ابن حجر العسقلاني: فتح الباري بشرح صحيح البخاري 46/1 كتاب الإيمان.

5 - ابن كثير: تفسير القرآن العظيم 120/3.

6 - حسين عبد الحميد رشوان: العلم والبحث العلمي، دراسة في مناهج العلوم، ص 143.

7 - جلال محمد عبد الحميد موسى: منهج البحث العلمي عند العرب، ص 273. وانظر: أثر العلماء المسلمين في المضاربة الأوروبية أحمد علي الملا، ص 115.

8 - انظر: أحمد بن علي الفيومي: المصباح المنير، ص 108 والمعجم الوسيط 444/2 والسلفية، ص 9.

9 - رواه البخاري في صحيحه 244/11 "فتح الباري" حديث رقم: 6429 ورقم: 6428 ورقم: 6658.

10 - ابن حجر العسقلاني: فتح الباري بشرح صحيح البخاري (4/7)ط الميمنة.

11 - أحمد بن محمد بن علي الفيومي: المصباح المنير (ص 56).

12 - مناع القطان: مباحث في علوم القرآن (ص 208).

13 - سورة هود - الآية: 1.
14 - سورة البقرة - الآية: 25.
15 - تفسير غريب القرآن، ص44، ابن قتيبة، ط. دار الكتب العلمية - بيروت -.
16 - سورة البقرة - الآية: 118.
17 - ابن منظور: لسان العرب، مرجع سابق.
18 - الزمخشري: أساس البلاغة.
19 - د/ عدنان محمد زرزور: علوم القرآن، ص 173.
20 - سورة الزمر - الآية 23.
21 - سورة النساء - الآية: 82.
22 - سورة آل عمران - الآية: 7.
23 - الإتقان 5/2 - 10.
24 - قارن: الإتقان 5/2 وعلوم القرآن د/ صبحي الصالح ص 282 ومباحث في علوم القرآن ص 209 الشيخ مناع القطان.
25 - المجمل لغة: مأخوذ من الجمل، وهو الخلط، فقد يراد به ما أفاد جملة من الأشياء، أما تعريفه في اصطلاح الأصوليين، فقد اختلفت عباراتهم فيه، وأوضح ما قيل فيه هو: «ما لم تتضح دلالته» والمراد: ما له دلالة غير واضحة. انظر: شرح العضد لمختصر المنتهى 158/2 وشرح المحلي لجمع الجوامع 58/2 وتيسير التحرير 161/1 وإرشاد الفحول ص 167 والمعتمد - لأبي الحسين البصري 93/1 والبرهان - لإمام الحرمين 419/1 وأصول السرخسي 168/1 والإحكام للآمدي 7/3 وشرح تنقيح الفصول للقرافي ص ، وفتح الغفار بشرح المنار لابن نجيم 116/1.
26 - سورة آل عمران - الآية: 77.
27 - الإتقان في علوم القرآن، ج 2، ص 8.
28 - كتاب المصاحف لابن أبي داود ص 69، ط. دار الكتب العلمية - بيروت -.
29 - سورة آل عمران - الآية: 7.
30 - أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما. انظر: صحيح البخاري، كتاب التفسير 3 سورة آلة عمران ج 8.
31 - هو مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي، مولى بني مخزوم، تابعي، مفسر من أهل مكة، قال الذهبي شيخ القراء والمفسرين. أخذ التفسير عن ابن عباس، انظر: طبقات الفقهاء 45 وغاية النهاية 41/2 وصفة الصفوة 117/2 وميزان الإعتدال 9/3 وارشاد 242/6.
32 - آل عمران - الآية: 7.
33 - الإتقان 7/2.
34 - المصدر السابق 7/2.
35 - سورة الحج - الآية: 52.

36 - تفسير القاسمي (محاسن التأويل) محمد جمال الدين القاسمي 9/4.

37 - سورة آل عمران - الآية: 7،

38 - وهذا مروي عن جمهور السلف: وهو قول ابن عمر. وعائشة وابن مسعود، وأبي بن كعب. ورواه أشهب عن مالك في جامع العتيبة، وقاله عروة بن الزبير والكسائي. والأخفش والفراء والحنفية، وإليه مال فخر الدين الرازي. راجع: تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور ج 3، ص 165 ومعاني القرآن للفراء 191/1 ومجازي القرآن ص 90 والبحر المحيط 421/2.

39 - سورة ص - الآية: 29.

40 - سورة النساء - الآية: 82.

41 - سورة محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ الآية: 24.

42 - أبو إسحاق الشرازي هو: إبراهيم بن علي بن يوسف. اشتهر بقوة الحجة في المناظرة له تضانيف كثيرة أهمها "التبصرة" في أصول الفقه، توفي سنة 476هـ انظر: طبقات السبكي 88/3 ووفيات الأعيان 4/1 واللباب 232/2 والإعلام للزركلي 44/1.

43 - الراغب الاصفهاني. هو الحسين بن المفضل. أبو القاسم، أديب كبير، أهم كتبه (مفردات القرآن) توفي سنة 502 انظر: روضات الجنات ص 249، وكشف الظنون 36/1، وبغية الوعاة 396.

44 - الإتقان 13/2 - 14.

45 - قارن: تفسير القاسمي ج 4، ص 19 ومناهل العرفان 472/1 ودراسات في أصول التفسير ومناهجه د/ عمر يوسف حمزة ص 10 ود/ مصطفى زيد دراسات في التفسير ص 6.

46 - تفسير الطبري 197/3.

47 - أخرجه البخاري في: 10 كتاب الآذان، 239 باب التسبيح والدعاء في السجود.

48 - سورة النصر - الآية: 3.

49 - سورة آل عمران - الآية: 7.

50 - سورة آل عمران - الآية: 7.

51 - الاتقان في علوم القرآن ج 6، ص 536.

52 - مباحث في علوم القرآن، مناع القطاعن، ص 211.

53 - الإحكام للآمدي 199/2 وإرشاد الفحول ص 177، ومنهج الإستدلال على مسائل الإعتقاد عند أهل السنة والجماعة ج2،ص545 د/ عثمان بن علي حسن.

54 - شرح مراقي السعود على أصول الفقه: الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، ص 269، مطبعة المدني بمصر، الناشر: المؤسسة السعودية.

55 - أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن 329/1 الشيخ محمد الأمين السنقيطي.

56 - قطعة من حديث رواه البخاري في صحيحه 437/4 «فتح الباري - كتاب الشفعة - باب عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع - حديث رقم: 2258.

57 - صحيح البخاري، بشرح فتح الباري، كتاب الشفعة - باب الشفعة - فيما لم يقسم حديث رقم: 7257.

58 - أضواء البيان 329/1 والبرهان في أصول الفقه للجويني 555/1 والأحكام للآمدي 201/2.

59 - سورة المجادلة - الآية: 4.

60 - مباحث في علوم القرآن ص 213 مناع القطان.

61 - مجموع فتاوى ابن تيمية 191/4.

62 - الاتقان: 6/2.

63 - سورة الأنعام - الآية: 151 وانظر: الآيتين بعدها 152 - 153.

64 - الاتقان 7/2.

65 - سورة آل عمران - الآية: 7.

66 - سورة الإسراء - الآية: 23.

67 - الاتقان 6/2.

68 - قارن الاتقان 6/2 ومباحث في علوم القرآن، مناع القطان 209 ومباحث في علوم القرآن د/ صبحي الصالح ص 284.

69 - النسخ في اللغة يطلق على معنيين هما: الإزالة، والنقل. انظر: المستصفى للغزالي 107/1 واللمع - للشيرازي ص 30، والمحصول - للرازي 420/3/1 وإحكام الفصول للباجي 410/1 وميزان الأصول للسمرقندي ص 97، ونواسخ القرآن لابن الجوزي 90، والناسخ والمنسوخ في اصطلاع الأصوليين محل خلاف. نظرا لإختلافهم في كون النسخ رفع للحكم أو بيان لانتهاء أمده. راجع: المستصفى 107/1 وشرح جمع الجوامع لابن السبكي 74/2 وشرح مختصر المنتهى للعضد 185/2 ومناهج العقول 198/2 وشرح الكواكب المنير 525/3 وبيان المختصر 420/2.

70 - سورة طه - الآية: 5.

71 - سورة القصص - الآية: 88.

72 - ابن اللبان هو: محمد بن أحمد بن عبد المؤمن الأسعردي، الدمشقي، شمس الدين ابن اللبان مفرس من علماء العربية، توفي سنة 749، له ألفية في النحو، وتفسير مخطوط. انظر: مرآة الجنان 333/4 والدرر الكامنة 330/3 والشذرات 163/6 والإعلام ج6، ص 223.

73 - الاتقان 8/2.

74 - الزرقاني، مناهل العرفان 179/2.

75 - الاتقان 15/2.

76 - سورة طه - الآية: 5.

77 - الاتقان 15/2.

78 - الاتقان 5/2 للسيوطي.
79 - أحاديث الرؤية وردت في مواضع عدة من كتب السنة، انظر: البخاري بشرح فتح الباري 52/2 ومسلم 48/3 وأبي داود 323/4 وابن ماجه 1451/2 وراجع: كتاب التصوير الفني في الحديث النبوي ص 105 د/ محمد الصباغ وكتاب القيامة 321/2 محمد أديب الصالح.
80 - الاتقان 15/2.
81 - المصدر السابق 10/2.
82 - الحدود للباجي ص 48 والتعريفات للجرجاني ص 28 والأحكام للآمدي 99/2 ومجموع فتاوى ابن تيمية 35/5 والصواعق المرسلة 178/1 وأضواء البيان للشنقيطي 329/1.
83 - سورة طه - الآية: 5.
84 - سورة الفجر - الآية: 22.
85 - سورة الزمر - الآية: 56.
86 - إلى هذا تؤول أكثر تفسيرات الخلف للإستواء. وانظر: هذه الأقوال المختلفة في الاتقان 9/2 والبرهان 80/2 - 82 وفتح القدير للشوكاني 357/3 ومجمع البيان للطبرسي 5/7.
87 - البرهان 83/2 ومباحث في علوم القرآن ص 285 د/ صبحي الصالح.
88 - زاد المسير ج 1، ص 225.
89 - الاتقان 12/2 وقارنه بمباحث في علوم القرآن ص 285 د/ صبحي الصالح.
90 - قارن هذا بكلام الطبري 16/24 والاتقان 238/1 والقرطبي والبحر المحيط ج 7، ص 443 والدر المنثور 343/5 والكشاف للزمخشري ج 4، ص 137-138.
91 - قارن هذا بكلام الشوكاني في فتح القدير ج 4، ص 189 وتفسير القاسمي 133/13.
92 - ونص الآية: {كل شيء هالك إلا وجه له الحكم وإليه ترجعون} سورة القصص - الآية: 88.
93 - أخرجه في 65: كتاب التفسير، 28 - سورة القصص وراجع تفسير الطبري ج 20، ص 127 والبحر المحيط 136/7 وتفسير القرطبي 321/13.
94 - قارن هذا بكلام السيوطي في الاتقان 11/2 وتفسير التحرير والتنوير 219/ 16.
95 - تسفير غريب القرآن ص 278 وقارنه بتفسير الطبري 119/16 والقرطبي 196/11.
96 - الاتقان 11/2 وقارنه بالبرهان 83/2 والكشاف للزمخشري ج 1، ص 353.
97 - قارن هذا بتفسير القرطبي 241/1 وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة 146 والاتقان 12/2.

98 - الزرقاني: مناهل العرفان 193/2 - 194.

99 - أخرجه البخاري في صحيحه 292/11 - 297 وأورده النووي في رياض الصالحين ص 87.

100 - سورة الفتح - الآية: 10.

101 - سورة الأنفال - الآية: 17.

102 - محاسن التأويل (تفسير القاسمي) ج 4، ص 24.

103 - ولقد كان أصحاب التأويل يطعمون أن يجدوا في كلام الله ورسوله - صلى الله عليه وسلم -، وكلام الصحابة والسلف ما يبرر موقفهم، ويقوي حجتهم، عمدوا إلى بعض الألفاظ المنقولة عن بعض أئمة السلف في بعض المسائل - وهذه الألفاظ إما أخطأ ناقلوها. أو أساءوا فهمها فجعلها هؤلاء المتأخرون عمدتهم في التأويل، ونسبوا ذلك إلى السلف. قارن هذا الكلام بما ورد في زاد المسير 225/1 وإحياء علوم الدين للغزالي 403/1 - 404 وأساس التقديس للرازي 101 والمستدرك للحاكم 457/1 وكشف الخفاء ومزيل الالتباس ص 417 برقم: 1109 ومسند أحمد 541/2 والجوهر المحصل في مناقب الإمام أحمد ص 58 والإستقامة لابن تيمية /74 1 وقانون التأويل ص 16 ودرء تعارض العقل والنقل 149/7.

104 - الجهمية: هم أصحاب أبي محرز جهم بن صفوان السمرقندي، تلميذ الجعد بن درهم قتله سالم بن أحوز المازني آخر ملك بني أمية، سنة 127 هـ وقيل: 128 هـ قال: بفناء الجنة والنار، وأن الإيمان هو المعرفة، والكفر هو الجهل فقط. وقال بالجبر المحض، وأن القرآن مخلوق، انظر: مقالات الإسلاميين 279/1 والملل والنحل للشهرستاني 86/1 والفرق بين الفرق لعبد القاهر بن طاهر البغدادي ص 211 ولسان الميزان لابن حجر 142/2.

105 - أخرجه مسلم في: 1- كتاب الإيمان، حديث 164 ونصه: عن أبي هريرة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: « من حمل علينا السلام فليس منا، ومن غشنا فليس منا ».

106 - سموا بذلك لاعتزال واصل بن عطاء ت 131 هـ حلقة الحسن البصري، بعد مخالفته في حكم مرتكب الكبيرة يجمعهم: القول بنفي الصفات الأزلية، وهو عندهم التوحيد وأن كلام الله محدث، ومنه أن القرآن مخلوق، ونفي القدر. وأن العباد خالقون لأفعالهم، ووجوب انفاذ الوعد والوعيد، وهو عندهم العدل، ومنه وجوب فعل الصلاح والأصلح على الله (تعالى) وأن مرتكب الكبيرة يخرج من الإيمان ولا يدخل الكفر، وهو المنزلة بين المنزلتين، وإذا مات من غير توبة حكموا بتخليده في النار، وقالوا بوجوب التحسين والتقبيح العقليين، أي قبل ورود الشرع. وهم أكثر من اثنتي عشر فرقة، انظر: الملل والنحل للشهرستاني 43/1 والفرق بين الفرق للبغدادي ص 114 وشرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار من ص 41 إلى آخر الكتاب.

107 - هو: محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول العبدي مولى عبد القيس، أبو

الهذيل العلاف: من أئمة المعتزلة، وكان حسن الجدل قوي الحجة، سريع الخاطر، توفي بسامرا، له كتب كثيرة. انظر: ترجمته في تاريخ بغداد 366/3 وأمالي المرتضى 24/1 ومجلة المجتمع 107/21 ودائرة المعارف الإسلامية 416/1.

108 - سورة الزمر - الآية: 27 - 28.

109 - سورة يوسف - الآية: 1 - 2.

110 - سورة الحشر - الآية: 21 وأولها: {لو أنزلنا هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعا متصدعا من خشية الله}.

111 - سورة محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ الآية: 24.

112 - انظر: الإقليد للأسماء والصفات والإجتهاد والتقليد، للشنقيطي ص 11.

113 - طورة المؤمنون - الآية: 68.

114 - سورة ص - الآية: 29.

115 - سورة النساء - الآية 82.

116 - أخرجه البخاري في: 87- كتاب الديات، 24- باب العاقلة. ونصه: عن أبي جحيفة قال: سألت عليا ـ رضي الله عنه ـ هل عندكم شيء ما ليس في القرآن؟ (وقال مرة: ليس عند الناس) فقال: والذي فلق الحب وبرأ النسمة. ما عندنا إلا ما في القرآن، إلا فهما يعطي رجل في كتابه. وما في الصحيفة. قلت: وما في الصحيفة؟ قال: العقل. وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر.

117 - سورة الأنبياء - الآية: 79.

118 - أخرجه البخاري في: 25- كتاب الحج، 132- باب الخطبة أيام منى.

119 - أخرجه البخاري في: 60- كتاب الأنبياء، 50- باب ما ذكر عن بني إسرائيل.

120 - سورة الكهف - الآية: 57.

121 - سورة السجدة - الآية: 22.

122 - سورة الفرقان - الآية 30.

123 - أخرجه البخاري 74/9 بشرح فتح الباري، وأبو داود 1452 والترميذي 2907 وأورده ابن الأثير في جامع الأصول برقم: 4909 والطيالسي في مسنده ص 13 والدارمي 314/2 وعبد الله بن أحمد في زوائد المسند 1317، والطبراني في الصغير 136/1 ومسند الشهاب 1442 والحلية 35/3.

124 - سورة آل عمران - الآية: 79.

125 - تفسير ابن كثير ج 3/1 - 4.

126 - قارن هذا الكلام بما في مقدمة تفسير الطبري ط. شاكر ج 80/1 وابن كثير ج 3/1 وبحوث في أصول التفسير د/ محمد لطفي الصباغ ص 9.

127 - تفسير ابن كثير 4/1 - 5 ولمحات في علوم القرآن 210.

128 - جاء في تفسير القرطبي 39/1 - 40 (وفي موطأ مالك أنه بلغه أن عبد الله بن

عمر مكث على سورة البقرة ثماني سنين يتعلمها) وانظر: الموطأ 205/1 طبعة محمد فؤاد عبد الباقي.

129 - سورة طه - الآية: 5.

130 - الاتقان 5/2.

131 - تفسير البغوي ج 196/2.

132 - رسالة في إثبات الإستواء والفوقية... لأبي محمد الجويني (ضمن مجموعة الرسائل المنيرية) 181/1.

133 - هم أصحاب أبي عبد الله محمد بن كرام، وهم من جملة الصفاتية، لكنهم يعتقدون التشبيه، ويقولون بحلول الحوادث في ذات الرب (تعالى) وقالوا بالتسحين والتقبيح العقليين، كما قالت المعتزلة، وأن الإيمان هو الإقرار باللسان فقط دون التصديق بالقلب وعمل الجوارح. انظر: الملل والنحل للشهرستاني 108/1 والفرق للبغدادي ص 215.

134 - هم أصحاب أبي الحسين الأشعري 260 - 324 هـ تتلمذ على أبي علي الجبائي المعتزلي حتى صار رأسا في المعتزلة، ثم فارقهم إلى مذهب وسط بين أهل الحديث والمعتزلة، وهذا الذي ينتسب إليه جمهور الأشاعرة، ثم رجع إلى معتقد السلف أصحاب الحديث كما صرح بذلك في كتبه المتأخرة: الإبانة، ومقالات الإسلاميين. والأشاعرة يثبتون لله (تعالى) سبع صفات: السمع، والبصر، والعلم، والكلام، والقدرة، والإرادة، والحياة، وأهم خلاف لهم مع أهل الحديث في الصفات، وفي كلام الله (تعالى) انظر: الملل والنحل للشهرستاني 94/1 ورسالة في الرد على الرافضة للمقدسي ص 166 والبداية والنهاية لابن كثير 187/11 وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي 347/3.

135 - الغنية لطالبي طريق الحق (عز وجل) ج 50/1.

136 - تفسير ابن كثير 422/3 (طبعة الشعب).

137 - العقيدة النظامية لأبي المعالي الجويني ص 23 - 24.

138 - سموا بذلك لخروجهم على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - يجمعهم إكفار: علي، وعثمان، والحكمين، وأصحاب الجمل، والخروج على السلطان الجائر، وتكفير صاحب الكبيرة وتخليده في النار خلافا للنجدات منهم (أصحاب نجدة بن عامر) وتفرقوا إلى أكثر من عشرين فرقة. انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري 86/1 والملل والنحل للشهرستاني 114/1 واعتقادات فرق المسلمين والمشركين لفخر الدين الرازي ص 46.

139 - التمهيد لابن عبد البر ج 145/7.

140 - مجموع فتاوي ابن تيمية ج 6، ص 394.

141 - كتاب الرد على الجهمية من صحيح البخاري هو: 97 - كتاب التوحيد.

142 - أخرجه البخاري في: 65 - كتاب التفسير، 3 - سورة آل عمران، 1 - باب منه آيات محكمات.

143 - تسفير القاسمي ج 99/1 ومسند الدارمي - الباب الثاني عشر من المقدمة -

باب كراهية الفتيا والأمالي ج 112/2.

144 - سورة الذاريات - الآية: 1.

145 - أخرجه ابن ماجه في المقدمة، 10- باب في القدر، حديث 85 طبعة محمد فؤاد عبد الباقي ونصه: عن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده قال: خرج رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على أصحابه وهم يختصمون في القدر، فكأنما يفقأ في وجهه حب الرمان، من الغضب، فقال: «بهذا أمرتم أو لهذا خلقتم؟ تضربون القرآن بعضه ببعض، بهذا هلكت الأمم قبلكم» قال: فقال عبد الله بن عمرو: ما غبطت نفسي بمجلس تخلفت فيه عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ما غبطت نفسي بذلك المجلس وتخلفي عنه. قال في الزوائد: هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات.

146 - أخرجه الإمام زحمد في مسنده ج 435/5 طبعة الحلبي، ونصه: عن رجل من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن الغلوطات» قال الأوزاعي: الغلوطات: شداد المسائل وصعابها.

147 - انظر: الشريعة للآجري ص 73 وسنن الدارمي 55/1 وشرح أصول السنة - اللالكائي 634/4 وعقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني ص 51 - 54 وجامع بيان العلم 116/2.

148 - تفسير القرطبي ج 29/17 - 30 والبحر ج 133/8 والدر المنثور ج 11/6 واللسان 309/18 يقال: ذرت الريح التراب، تذروه ذروا وتذريه ذريا ومنه قوله تعالى: (فأصبح هشيما تذروه الرياح 2 - الكهف / 45 - وانظر القرطبي 30/17.

149 - كما هو المختار عند الطبري 116/26 وانظر: القرطبي 30/17.

150 - هذا أو نحوه يؤثر عن علي رضي الله عنه قارن هذا بتفسير غريب القرآن لابن قتيبة ص 420.

151 - راجع أسماء الله تعالى العليم والقدير في: كتاب الأسماء والصفات للبيهقي 195/1 وما بعدها و ص 208 وما بعدها، وانظر: صحيح مسلم ج 103/7 وصحيح البخاري 145/2 وج 202/1 ومجمع الزوائد للهيثمي 280/2وكنز العمال /651 2 والمطالب العالية 60/3ومستدرك الحاكم 22/1 وتفسير مجاهد 621/2 وكتاب الأذكار للنووي، باب إذا أوى إلى فراشه.

152 - انظر: الملل والنحل للشهرستاني ج 104/1.

153 - التحف في مذاهب السلف ص 3 - 4.

154 - زاد المسير في علم التفسير ج 1، ص 351.

155 - شرح القصائد السبع ص 47.

156 - ذرفت: سال دمعها، وأراد بالسهمين: العينين. الأعشار: القطع والكسور. المقتل: المذلل. يقول: ما بكيت إلا لتجرحي قلبا معشرا، أي: مكسرا، ولم تبكي لأنك مظلومة.

وقال غيره: ما ذرفت عيناك إلا لتذهبي بقلبي كله، كالرجال الذي يأخذ المعلى والغريب، وهما من سهام القمار، ولهما عشرة أنصباء، والجزور يقسم عشرة، وهذا مثل ضربه لذهابها بقلبه كله.

157 - ديوانه ص 155 وقوله: رمتني بسهم، أي نظرت إليّ نظرة فلم انتصر، أي: لم يبلغ حبي من قلبها ما بلغ حبها من قلبي، وقال الطوسي: سهمها هاهنا: عيناها.

158 - شرح القصائد السبع ص 75:

تمطى: تمدد. جوزه: وسطه. ياقل: تمطى الرجل إذا تمدد، أي مد مطاه: أي ظهره، يقول: قلت لليل لما أفرط طوله، وناءت أوائله، وازدادت أواخره تطاولا، وطول الليل ينبيء عن مقاسات الأحزان والشدائد، والسهر المتولد منها، لأن المفهوم يستطيل ليله، والمسرور يستقصر ليله.

159 - ورد ذكره في قوله تعالى: {فلما فصل طالوت بالجنود قال إن مبتليكم بنهر فمن شرب منه فليس مني ومن لم يطعمه فإنه مني إلا من اغترف غرفة بيده فشربوا منه إلا قليلا معهم} [الآية: 249] من سورة البقرة.

160 - راجع: علوم القرآن، د/ عدنان زرزور - ص 179 - ص. الثانية - المكتب الإسلامي - عام 1404 هـ.

161 - أخرجه البخاري في صحيحه 290/4: «فتح الباري» كتاب البيوع - باب الحلال بين والحرام بين وبينهما مشتبهات - حديث رقم: 2051 - فالنهي - مثلا - عن أكل الميتة واضح، والإذن في أكل المذكاة كذلك، فإذا اختلطت الميتة المذكاة حصل الإشتباه في المأكول، لا في الدليل، وقد جاء الدليل على تجنب ذلك حتى يتبين الأمر وهو أيضا واضح لا تشابه فيه. انظر: الموافقات للشاطبي ج 91/3 - 93 و 123/4 - إلى 128.

162 - سورة الزمر - الآية: 9.

163 - سورة ال عمران - الآية: 7.

المصادر والمراجع

1- الإبهاج في شرح المنهاج، تقي الدين علي بن عبد الكافي - السبكي، مطبعة التوفيق الأدبية.

2 - الاتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي - دار إحياء العلوم - بيروت - الطبعة الأولى عام 1407هـ - 1987م.

3 - أثر المسلمين في الحضارة الأوروبية: أحمد علي الملا - الطبعة الثانية عام 1401هـ - 1981م - دار الفكر - دمشق.

4 - الإحكام في أصول الأحكام: علي بن أبي علي بن محمد الآمدي، طبعة بيروت.

5 - إحياء علوم الدين، الإمام الغزالي، الطبعة الأولى عام 1407هـ - 1987م دار الريان - قطر.

6 - الأذكار: الإمام النووي، طبعة مكتبة المثنى بالقاهرة.

7 - إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب المعروف بـ (معجم الأدباء) ياقوت الحموي، طبعة مرجيلوث بمصر عام 1907م - 1925م.

8 - أساس بلاغة، الإمام الزمخشري، طبعة دار الفكر - بيروت.
9 - الإستقامة: لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية - تحقيق: د/ محمد سالم رشاد، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى 1403هـ - 1983م.
10 - "كتاب" أساس التقديس في علم الكلام، الإمام فخر الدين الرازي، وفي ذيله كتاب الدرة الفاخرة لملا عبد الرحمن، مطبعة كردستان العلمية، طبع بمصر 1328هـ.
11 - أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: الشيخ محمد الأمين الشنقيطي المطابع الأهلية للأوفست بالرياض عام 1403هـ - 1983م.
12 - اعتقاد فرق المسلمين والمشركين، الإمام فخر الدين الرازي، مكتبة النهضة المصرية، عام 1365هـ - 1938م.
13 - الإقليد للأسماء والصفات والإجتهاد والتقليد: الشيخ محمد الأمين المختار الشنقيطي : تحقيق: شريف بن محمد فؤاد، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
14 - أمالي المرتضى: الشريف علي بن الحسين العلوي، طبع بمصر عام 1325هـ - 1907م.
15 - البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي - طبعة القاهرة، عام 1368هـ.
16 - بحوث في أصول التسفير: د/ محمد لطفي الصباغ، طبعة المكتب الإسلامي، عام 1408هـ.
17 - البداية والنهاية، للحافظ عماد الدين ابن كثير، مطبعة السعادة بمصر.
18 - البرهان في أصول الفقه، عبد الملك بن عبد الله الجويني - إمام الحرمين - تحقيق د/ عبد العظيم الديب، طبعة قطر.
19 - البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية عام 1376هـ - 1957م.
20 - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - جلال الدين السيوطي - طبع بمصر عام 1326هـ وطبع بمكة عام 1355هـ.
21 - تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، طبع بمصر - عام 1349هـ.
22 - التحف في مذاهب السلف، محمد علي الشوكاني - مطبعة المدني - جده - السعودية.
23 - التصوير الفني في الحديث النبوي، د/ محمد لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى عام 1403هـ 1983م.
24 - التعريفات، للجرجاني، طبعة القاهرة.
25 - تفسير غريب القرآن لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، عام 1398هـ.
26 - تفسير الطبري (جامع البيان في تفسير القرآن) طبعة القاهرة عام 1321هـ - 1903م.

27 - تفسير بن عاشور (التحرير والتنوير) محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية عام 1984م.
28 - تفسير القاسمي (محاسن التأويل) محمد جمال الدين القاسمي، طبعة دار الفكر الثانية عام 1398هـ - 1978م.
29 - تفسير القرآن العظيم، الإمام بن كثير، طبعة دار الشعب بمصر.
30 - التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) الإمام فخر الدين الرازي، دار الفكر - بيروت - عام 1981م.
31 - تفسير مجاهد: الإمام مجاهد بن جبر المكي - طبعة المنشورات العلمية - بيروت.
32 - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لأبي عمر بن عبد البر النمري تحقيق مصطفى العلوي ومحمد البكري الطبعة الثانية مطبعة فضالة - بالمغرب - عام 1982م.
33 - تيسير التحرير: محمد أمين(أمير بادشاه)طبعة دار الكتب العلمية -بيروت.
34 - جامع الأصول: الإمام ابن الأثير، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية - بمصر - عام 1368هـ - 1949م.
35 - جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله لأبي عمر يوسف ابن عبد البر، طبعة دار الفكر - بيروت.
36 - الجامع لأحكام القرآن، الإمام القرطبي "تفسير القرطبي" دار الكتب العلمية عام 1358هـ - 1939م.
37 - جمع الجوامع: الإمام تاج الدين عبد الوهاب ابن السبكي، مع شرح الجلال المحلي وحاشية البناني، وتقرير الشربيني، طبعة مصطفى الحلبي - بمصر.
38 - الجوهر المحصل في مناقب الإمام أحمد بن حنبل: محمد بن محمد بن بكر السعدي، تحقيق: د/ عبد الله عبد المحسن التركي - الطبعة الأولى - مطبعة هجر عام 1407هـ - 1987م.
39 - الحدود: للباجي - طبعة القاهرة.
40 - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصفهاني، مطبعة السعادة - بمصر - عام 1351هـ.
41 - دائرة المعارف الإسلامية، نقلها إلى العربية: محمد ثابت وآخرون - طبعة مصر - عام 1933م - 1957م.
42 - درء تعارض العقل والنقل، الإمام ابن تيمية، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - بالرياض.
43 - دراسات في أصول التفسير ومناهجه، د/ عمر يوسف حمزة، الطبعة الثانية، عام 1415هـ - 1995م. مكتبة الأقصى - قطر - الدوحة.
44 - دراسات في التفسير: الأستاذ الدكتور مصطفى زيد، المطبعة العلمية الحديثة - بيروت - لبنان.

45 - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ابن حجر العسقلاني: طبعة حيدر أباد عام 1945م - 1995م.

4 6 - ديوان امريء القيس، طبعة دار صادر - بيروت - لبنان.

4 7 - ذو التأويل، الإمام ابن قدامة المقدسي، تحقيق: بدر بن البدر، الطبعة الأولى، الدار السلفية عام 1406هـ - 1986م.

4 8 - رسالة في الرد على الرافضة لأبي حامد محمد المقدسي، تحقيق عبد الوهاب خليل الرحمن، الطبعة الأولى، الدار السلفية، عام 1403هـ - 1983م.

4 9 - روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، محمد باقر الموسوي الاصبهاني، الطبعة الثانية، عام 1347هـ.

50 - رياض الصالحين لأبي زكريا يحي بن شرف النووي الدمشقي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط مؤسسة الرسالة الطبعة السادسة عام 1407 هـ - 1986م.

5 1 - زاد المسير في علم التفسير: الإمام جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي، المكتب الإسلامي الطبعة الرابعة عام 1407هـ - 1987م.

5 2 - السلفية: د/ محمد سعيد رمضان البوطي، دار الفكر - دمشق - الطبعة الأولى عام 1408هـ - 1988م.

5 3 - سلم الوصول لشرح نهاية السول: الشيخ محمد بخيت مطيع، الطبعة السلفية عام 1343هـ.

5 4 - سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث: تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى محمد - بمصر - عام 1354هـ - 1935م.

5 5 - سنن الترميذي:لأبي عيسى محمد بن عيسى الترميذي،تعليق:عزت عبيد، الطبعة الأولى ، مطابع الفجر الحديثة، حمص-سوريا، عام1387هـ-1967م.

5 6 - سنن الدارمي: عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي: تحقيق: محمد أحمد دهمان - مطبعة الإعتدال، دمشق - عام 1349هـ.

5 7 - سنن ابن ماجه: محمد بن ميزيد بن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي - دار الكتب العربية، عام 1372هـ - 1952م.

5 8 - شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: لأبي القاسم هبة الله بن الحسن ابن منصور الطبري، تحقيق: د/ أحمد سعد، دار طيبة للنشر - الرياض.

5 9 - شرح الأصول الخمسة: قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد، تحقيق: د/ عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة-الطبعة الأولى، عام 1384هـ - 1965م.

6 0 - شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول: شهاب الدين أحمد ابن إدريس القرافي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، الكليات الأزهرية - الطبعة الأولى.

6 1 - شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع: جلال الدين محمد بن زحمد المحلي - طبعة مصطفى الحلبي، مع حاشية البناني.

62 - شرح العضد المختصر المنتهى، عضد الدين عبد الرحمن أحمد بن عبد الغفار الإيجي - طبعة دار الكتب العلمية مع حاشية التفتازاني والجرجاني.
63 - شرح مراقي السعود على أصول الفقه، الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، المؤسسة السعودية - مطبعة المدني بمصر.
64 - الشريعة لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري، تحقيق: محمد حامد الفقي، المطبعة السنة المحمدية - الطبعة الأولى عام 1369هـ - 1950م بمصر.
65 صحيح البخاري بشرح فتح الباري، ترقيم محمد فؤاء عبد الباقي، ومحيي الدين الخطيب، تحقيق: الشيخ عبد العزيز بن باز، المطبعة السفلية - بالقاهرة - عام 1380هـ.
66 - صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري: تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة عيسى الحلبي - الطبعة الأولى، عام 1375هـ - 1955م.
67 - صفة الصفوة: لأبي الفرج ابن الجوزي، طبع في حيدر أباد بالهند، عام 1355هـ.
68 - الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة: لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية - تحقيق: د/ محمد الدخيل الله، دار العاصمة - الطبعة الأولى 1408هـ - الرياض.
69 - طبقات الشافعية الكبرى، لأبي النصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي - الطبعة الأولى عام 1384 هـ - 1965م.
70 - طبقات الفقهاء، للشيرازي، المتوفى سنة 476هـ طبع في بغداد.
71 - عقيدة السلف وأصحاب الحديث، عبد الرحمن بن إسماعيل الصابوني، تحقيق: بدر البدر، الدار السلفية - الطبعة الأولى، عام 1404هـ - 1984م - الكويت.
72 - العقيدة النظامة لأبي المعالي الجويني تصحيح وتعليق محمد زاهد الكوثري - مطبعة الأنوار عام 1361هـ - 1948م - القاهرة.
73 - علم أصول الفقه: تأليف محمد عبد الله أبو النجا - المطبعة الفاروقية الحديثة، عام 1950م.
74 - العلم والبحث العلمي: دراسة في مناهج العلوم - حسين عبد الحميد رشوان. الناشر: المكتب الجامعي - الاسكندرية.
75 - علوم القرآن: د/ عدنان محمد زرزور - المكتب الإسلامي - الطبعة الثانية، عام 1404هـ - 1984م.
76 - غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين ابن الجزري - طبع بمصر، عام 1351هـ ويسمى "طبقات القراء".
77 - الفنية لطالبي طريق الحق (عز وجل) الشيخ عبد القادر الجيلاني، الطبعة الثانية - دار المعرفة بيروت - المطبعة المصيرة، عام 1288هـ.
78 - فتح الباري،شرح صحيح البخاري،المطبعة السلفية-بالقاهرة، عام 1380هـ.

79 - فتح الغفار بشرح المنار - المعروف (بمشكاة الأنوار في أصول المنار) زين الدين بن إبراهيم الشهير بابن نجيم، مطبعة مصطفى الحلبي، عام 1983م.

80 - الفرق بين الفرق: عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي الإسفرايني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، طبعة دار المعرفة - بيروت - لبنان.

81 - القاموسي المحيط: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي - المطبعة الأميرية ببولاق، الطبعة الثالثة، عام 1301هـ - بمصر.

82 - قانون التأويل لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: محمد زاهد الكوثري- مطبعة الأنوارة، الطبعة الأولى، عام 1359هـ-1940م - القاهرة.

83 - القيامة مشاهدها وعظاتها في السنة النبوية، د/ محمد أديب الصالح، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، عام 1415هـ - 1994م.

84 - كتاب الأسماء والصفات، الحافظ البيهقي، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، ادر الكتاب العربي، الطبعة الأولى 1405هـ - 1985م.

85 - كتاب المصاحف، لأبي بكر بن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، دار الكتب العلمية -بيروت -لبنان، الطبعة الأولى، عام 1405هـ - 1985م.

86 - الكاشف: محمد بن محمود بن عباد العجيلي - شمس الدين الأصفهاني، مخطوط بمكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

87 - الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة، عام 1407هـ - 1987م.

88 - كشف الخفاء ومزيل الإلتباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، إسماعيل بن محمد العجلوني، مطبعة الفنون - حلب - سوريا.

89 - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله (حاجي خليفة) طبع في استنبول عام 1360هـ - 1941م.

90 - كنز العمال، علاء الدين على المتقيء مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.

91 - لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الافريقي المصري، طبعة دار صادر - بيروت - لبنان.

92 - لسان الميزان: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مؤسسة الأعلمي الطبعة الثانية ، عام 1390هـ - 1971م.

93 - المصباح المنير: زحمد بن علي الفيومي - طبعة مكتبة لبنان، عام 1987م.

94 - المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية - المكتبة الإسلامية.

95 - لمحات في علوم القرآن واتجاهات التفسير، د/ محمد بن لطفي الصباغ. المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، عام 1406هـ.

96 - اللمع في أصول الفقه: تأليف أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، المتوفى 476هـ - الطبعة الثالثة -مصطفى الحلبي، عام1377هـ.

97 - مباحث في علوم القرآن: مناع القطان، مكتبة وهبه بمصر، الطبعة السادسة، عام 1408هـ - 1988م.

98 - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيثمي، دار الكتاب العربي - بيروت.

99 - مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب عبد الحرمن بن محمد وابنه قاسم، مكتبة المعارف - الرباط.

100 - مرآة الجنان، لليافعي - طبعة حيدر آباد، عام 1337هـ - 1339هـ.

101 - المستدرك الحاكم النيسابوري - طبعة المكتب الإسلامي.

102 - المسند، الإمام أحمد بن حنبل - طبعة المكتب الإسلامي.

103 - المطالب العالية: لابن حجر، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.

104 - معاني القرآن: للفراء - طبعة دار الكتب المصرية.

105 - المعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسين محمد بن علي بن الطيب أو الحسين البصري - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت.

106 - مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبي الحسين علي بن إسماعيل الأشعري، تصحيح هلموت ريتر، دار النشر فرانز شتاينر - الطبعة الثالثة، عام 1400هـ - 1980م.

107 - مناهل العرفان في علوم القرآن: محمد عبد العظيم الزرقاني، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة.

108 - منهج الإستدلال على مسائل الإعتقاد عند أهل السنة والجماعة. د/ عثمان بن علي حسن - الطبعة الرابعة - شركة الرياض، عام 1418هـ - 1997م.

109 - منهج البحث العلمي عند العرب، جلال موسى - طبعة عام 1972م، دار الكتاب اللبناني - بيروت.

110 - مناهج العقول شر منهاج الوصول: محمد بن الحسن البدخشي - مصر - مطبعة صبيح بمصر.

111 - منهاج الوصول إلى علم الأصول: عبد الله بن عمر بن علي البيضاوي - المتوفى 685 - مطبعة صبيح بمصر.

112 - الملل والنحل، للشهرستاني، تحقيق محمد سيد الكيلاني، دار المعرفة - بيروت، عام 1400هـ.

113 - الموافقات في أصول الشريعة - الشاطبي، المكتبة التجارية الكبرى - بالقاهرة.

114 - ميزان الإعتدال في نقد الرجال - الإمام الذهبي - طبع بمصر، عام 1325هـ.

115 - الناسخ والمنسوخ، لأبي جعفر النحاس - طبع بالقاهرة.

116 - نهاية السول في شرح منهاج الأصول: جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي - المطبعة السلفية، عام 1343هـ.

117 - نواسخ القرآن، الإمام ابن الجوزي - طبع بمصر.

118 - وفيات الأعيان: لابن خلكان - طبع بمصر، عام 1310هـ.